

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٤٦ (١٩٧٩)

بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٩

الممارسات الإسرائيلية بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة
عقبة خطيرة في وجه السلام في الشرق الأوسط وليس لها أي مستند قانوني

إن مجلس الأمن،

وقد استمع إلى كلمة مندوب الأردن الدائم وإلى كلمات أخرى أقيمت أمام المجلس،

وإذ يشدد على الحاجة العاجلة إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب

(أغسطس) ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس،

١. يقرر أن سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ

سنة ١٩٦٧، ليس لها أي مستند قانوني، وتشكل عقبة خطيرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل

ودائم في الشرق الأوسط؛

٢. يشجب بشدة فشل إسرائيل في الالتزام بقرارات مجلس الأمن [٢٣٧](#) (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران

(يونيو) ١٩٦٧، و [٢٥٢](#) (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨، و [٢٩٨](#) (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥

أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، وبالبيان الجماعي لرئيس مجلس الأمن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٧٦، وقرارات الجمعية العامة [٢٢٥٣](#) (دإط-٥) و [٢٢٥٤](#) (دإط-٥) المؤرخين في ٤ و ١٤ تموز

(يوليو) ١٩٦٧ و [٥/٣٢](#) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، و [١١٣/٣٣](#) المؤرخ في ١٨

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨؛

٣. يطلب مرة أخرى من إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩،

وأن تتراجع عن تدابيرها السابقة، وأن تمتنع من اتخاذ أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني

والطابع الجغرافي أو أي عمل قد يؤدي إلى التأثير الملموس في التركيب السكاني للأراضي العربية

المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تمتنع بشكل خاص من نقل مجموعات من سكانها المدنيين

إلى الأراضي العربية المحتلة؛

٤. يعلن تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء في مجلس الأمن، يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع الأعضاء، من

أجل دراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٥. يطلب إلى اللجنة أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن في الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٩؛

٦. يطلب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بالتسهيلات الضرورية لتمكينها من القيام بمهامها؛

٧. يقرر إبقاء الوضع في الأراضي المحتلة تحت التمحيص الدقيق والمتواصل، وأن يعود إلى الانعقاد في

تموز (يوليو) ١٩٧٩ لمراجعة الوضع في ضوء توصيات اللجنة.

تبنى المجلس هذا القرار،
في جلسته رقم ٢١٣٤، بـ ١٢ صوتا
مع القرار مقابل لا أحد ضده وامتناع ٣
كالآتي:

مع القرار: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، البرتغال، بنغلادش، بوليفيا، تشيكوسلوفاكيا، جاميكا، زامبيا، الصين،
غابون، فرنسا، الكويت، نيجيريا.

ضد القرار: لا أحد.

امتناع: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر: قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٥ - ١٩٨١، تقديم الدكتور
أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤.

palestine
بالعربية